

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٥٩
بتاريخ :	٢٠٠٦ / ١ / ٢٨

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٦٩٧

السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وبين مديرية الشباب والرياضة بسوهاج حول سداد مبلغ (٩١٣) جنيهاً قيمة تكاليف ما تم نشره لحساب المديرية المذكورة بالوقائع المصرية .

وحاصل الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرار شهر نظام اللجنة الرياضية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بسوهاج وذلك بناء على طلب مديرية الشباب والرياضة بسوهاج حيث بلغت قيمة تكاليف النشر (٩١٣) جنيهاً ، وقد قامت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بمطالبة مديرية الشباب والرياضة بسوهاج بسداد المبلغ المذكور إلا أن المديرية تمسكت بإعفائها من سداد قيمة تكاليف النشر طبقاً لنص المادة {١١} من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة ، لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية .

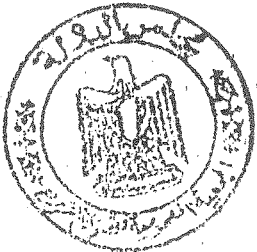
ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من يناير سنة ٢٠٠٦ الموافق ١٨ من ذى الحجة سنة ١٤٢٦هـ فتبين لها أن المادة رقم {١} من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية تنص على أن " تُنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية



ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس . كما تُنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه رئيس الجمهورية " . وأن المادة {٣} من ذات القرار تنص على أن " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يُسمى الوقائع المصرية . وتُنشر بالوقائع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى ، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " . كما تبين أن المادة رقم {١١} من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة تنص على أن " تقدم أوراق الشهر إلى الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يتم البت فى طلب الشهر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الأوراق إليها وينشر قرار الشهر فى الوقائع المصرية دون مقابل " .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم — أن المشرع قد نظم سبل وإجراءات تأسيس الهيئات الخاصة برعاية الشباب والرياضة ، وأوجب على الجهة الإدارية أن يتم البت فى طلب الشهر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الأوراق ، كما أوجب أن يتم نشر قرار الشهر بالوقائع المصرية على أن يكون هذا النشر دون مقابل ، وهو ما يستفاد منه أن المشرع أنشأ التزام قانونى على عاتق مديريات الشباب والرياضة المختلفة — بوصفها الجهات الإدارية المسئولة عن تلك الهيئات — والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لتلتزم به كلتاهما دون أن يكون لأى منهما إرادة فى إنشاء هذا الالتزام أو التحلل منه، وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إدارى لواجب قانونى استوجبه المشرع لا خيار فى ادائه من عدمه .

ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرار شهر نظام اللجنة الرياضية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بسوهاج وذلك بناء على طلب مديرية الشباب والرياضة بسوهاج وقد بلغت قيمة النشر (٩١٣) جنيهاً ، فإن ما قامت به مديرية الشباب والرياضة بسوهاج والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لا يُعد عقداً يرتب التزامات



متبادلة ، إذ لا إرادة لأى منهما فى إنشاء ذلك الالتزام أو التحلل منه ، بل هو التزام قانونى واقع على كلتا الجهتين ، الأمر الذى لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشنون المطابع الأميرية من سند ، ويتعين معه رفض هذا الطلب .

لذالك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض طلب الهيئة العامة لشنون المطابع الأميرية الزام مديرية الشباب والرياضة بسوهاج بأداء مبلغ ٩١٣ جنيهاً ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

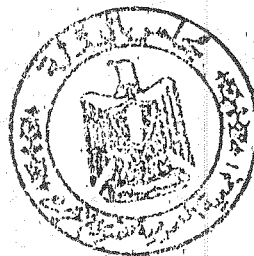
رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً فى / / ٢٠٠٦

جمال رصم

المستشار / جمال السيد كحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



سهير //